

دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على السياسة المالية في الجزائر (1990-2017).

A standard study of the effect of financial liberalization on financial policy Algeria(1990-2017).

ط.د قلعي كريمة¹، د. حيدوشي عاشور².

¹ طالبة دكتوراه، جامعة أكلي محند اولحاج بالبويرة، الجزائر، Kmima97@gmail.com .

² أستاذ محاضر صنف أ، جامعة أكلي محند اولحاج بالبويرة، الجزائر، achourhaidouchi@gmail.com.

تاريخ النشر: 2021/1/1

تاريخ القبول: 2020/5/23

تاريخ الاستلام: 2020/1/24

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر التحرير المالي على السياسة المالية في الجزائر في الفترة (1990-2017) ذلك من خلال تقدير العلاقة بين مؤشرات التحرير المالي والسياسة المالية بدلالة الإنفاق العام. وحسب نموذج (ARDL) فإن إجمالي الإنفاق العام في الأجل الطويل يرتبط إيجابيا بالكتلة النقدية، وسلبيا مع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري، ويرتبط في الأجل القصير سلبيا بالانفتاح التجاري، بالنتيجة الجزائر تعرف سياسة مالية انكماشية بسبب ضعف حرية التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، والتأثير الإيجابي على الإنفاق العام يقتصر على الكتلة النقدية، لذلك من المهم على الجزائر تحرير أكثر للتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، لتفعيل دورهما الإيجابي في تحقيق سياسة مالية توسعية.

الكلمات المفتاحية: تحرير مالي، سياسة مالية، إنفاق عام، نموذج ARDL.

التصنيف: E44, E62, E22, C22.

Abstract:

The objective of this study is to highlight the impact of the financial liberalization on fiscal policy in Algeria in the period (1990-2017), by estimating the relationship between financial liberalization indicators and fiscal policy In terms of public expenditure.

According to the ARDL model, public expenditure in the long-term is positively correlated with the monetary mass, and is negatively correlated with FDI and trade openness. And in the short-term is negatively correlated with trade openness. As a result, Algeria is characterized by a contractionary fiscal policy due to weakness foreign trade freedom and foreign investment. And the monetary mass is the only factor that has a positive impact on public expenditure. It is therefore important for Algeria to liberalize foreign trade and foreign investments to activate their positive role in achieving an expansionary fiscal policy.

Keywords: Financial liberalization, Fiscal Policy, Public expenditure, ARDL model.

Jel classification code: E44, E62, E22, C22

المؤلف المرسل: ط. د. قلعي كريمة، الإيميل: kmima97@gmail.com

1. مقدمة:

لقد شهد القطاع المالي تطورا نتيجة لانتشار العولمة لاعتماد سياسات التحرير المالي التي تشمل تحرير القطاعات المصرفية وكذا حرية التعامل في الأسواق المالية، ويمثل التحرير المالي موضوع بالغ الأهمية في البلدان النامية ككل ومن بينها الجزائر بداية من السبعينيات، حيث سعت لتحرير الانفتاح المالي وتحرير أسعار الفائدة وحركات رؤوس الأموال حيث يحقق توازن واستقرار مالي واقتصادي. واحتلت السياسة المالية مكانة هامة في السياسات الاقتصادية الأخرى، وتؤثر تأثير فعال في الاقتصاد الوطني حيث أنها تمكن الدولة من التدخل من أجل التأثير على الدخل الوطني، وقد وضع جون مينارد كينز دور تدخل الدولة من خلال السياسة المالية وذلك من خلال أدواتها المتمثلة في الإنفاق العام والضرائب حيث أصبحت وسيلة لمعالجة الأزمات وتحقيق نمو اقتصادي وإعادة توزيع الدخل.

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية في ما يلي:

- الإشكالية:

ما هو أثر التحرير المالي على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)؟

وتتفرع عنها الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة طويلة المدى بين التحرير المالي والسياسة المالية؟

- هل يوجد تأثير ايجابي للتحرير المالي على السياسة المالية؟

- الفرضيات:

- لا توجد علاقة طويلة المدى بين التحرير المالي والسياسة المالية.

- نعم يوجد تأثير ايجابي للتحرير المالي على السياسة المالية.

- أهداف هذه الدراسة:

- التعرف على التحرير المالي والسياسة المالية.

- بناء نموذج قياس كمي لأثر التحرير المالي على الإنفاق المالي الذي يعبر على السياسة المالية في الجزائر.

- معرفة مدى مساهمة مؤشرات التحرير المالي في السياسة المالية.

- المنهج المعتمد:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تحليل وبيان تطور التحرير المالي والإنفاق العام المعبر عن السياسة المالية في الجزائر، كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي لبناء نموذج قياسي يفسر العلاقة بين متغيرات الدراسة.

2. التحرير المالي:

يلعب التحرير المالي دورا هاما في البلدان النامية من بينها الجزائر، وعليه سنتطرق لإطاره لمفاهيمي

من خلال العناصر التالية:

2.1 مفهوم التحرير المالي:

هناك عدة تعريفات للتحرير المالي نذكر منها:

- عرفه Murat Ucer (2000) على أنه: عبارة عن عملية تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تطبق من أجل إلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي والمصرفي كتحرير معدلات الفائدة، ونزع القيود المفروضة على حساب رأس المال، وذلك بهدف إصلاح القطاع المالي الداخلي والخارجي للدولة (Amable, 1997, pp. 397-407).

- عرفه Amable, Chatelain et De Bandt (1997) على أنه: تلك السياسة التي تقود إلى رفع الادخار واستخدام أمثل للموارد المالية المتاحة للاستثمار (Ucer, 2000, p. 01).

- التحرير المالي عموما يتمثل في إزالة العراقيل والحواجز القانونية والإجراءات التنظيمية والممارسات الإدارية وتحرير الخدمات وخاصة المالية بما فيها التأمينية والمصرفية والتي تعتبر الأكثر ديناميكية ضمن التجارة الدولية (عليوة، 2017، صفحة 167).

من تعريفات السابقة نستنتج أن التحرير المالي هو إلغاء كل العراقيل المالية والتخلص من كبح مالي.

2.2 أهداف التحرير المالي:

تتمثل أهداف التحرير المالي في ما يلي (بربري وطرشي، 2008، صفحة 13):

- تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد عن طريق رفع معدلات الاستثمار.
- خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار.
- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكّنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية وخلق فرص استثمار جديدة.
- تحرير التحولات الخارجية مثل: تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال.

2.3 إجراءات التحرير المالي:

تتمثل هذه الإجراءات في النقاط التالية (النجار، 1994، صفحة 13):

- إعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة والاتجاه نحو السوق المالية لتحديثها.
- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها.
- إلغاء القواعد الإدارية المطبقة على بنوك معينة مثل السقوف الائتمانية والاحتياطي القانوني.
- التقليل من تدخل الدولة في منح الائتمان تخفيض القيود المباشرة عليها.
- زيادة استقلالية المؤسسات المالية.
- إعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة وتحويلها للقطاع الخاص.

3. السياسة المالية:

للسياسة المالية مكانة هامة لأنها تمكن الدولة من التدخل باستخدام أدواتها، وتؤثر على الدخل العام للبلاد وستتطرق لها في نقاط التالية:

3.1 تعريف السياسة المالية:

يوجد العديد من تعريفات نذكر منها:

- استخدم keynes في كتابه النظرية العامة لاستخدام الفائدة والنقود مصطلح السياسة المالية عند الإشارة إلى تأثير الضرائب على الادخار والإنفاق الحكومي الممول من خلال القروض المقدمة من طرف الجمهور (VAISH, 2009, p. 347).

- وقد عرف السياسة المالية (arthur smithies): على أنها السياسة التي بموجبها تستخدم الحكومة برنامج نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير مرغوبة على الدخل القومي والإنتاج والعمالة (Smithies, 1949, p. 174).

- السياسة المالية تستعمل أدوات تسمى بأدوات السياسة المالية والمتمثلة في جانب النفقات العامة وكذا جانب الإيرادات (عبد العزيز، شكري، و العشماوي، 1999، صفحة 10).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن السياسة المالية هي أداة حكومية التي من خلالها تؤثر في النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق أهدافها.

3.2 أدوات السياسة المالية:

تتمثل أدوات السياسة المالية في ثلاث أدوات أساسية والمتمثلة في الضرائب، الإنفاق العام، والموازنة العامة للدولة ونذكر:

- السياسة الضريبية: تتمثل في مجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي، والتي تتعلق أساسا بتنظيم حصيلة الضرائب في الاقتصاد من أجل تغطية نفقات التدخلات العمومية من جهة، والتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حسب إرادة الدولة من جهة أخرى (ضيف، 2015، صفحة 72).

- الإنفاق العام: تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارات وهيئات ووزارة المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع (عدلي ناشد، 2000، صفحة 27).

- عجز الموازنة: يعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة اقل من النفقات العامة (قدي، 2003، صفحة 201).

3.3 أهداف السياسة المالية:

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق أهداف متعددة وهي أربعة أهداف رئيسية يمكن تلخيصها فيما يلي:
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تمثل السياسة المالية عاملا أساسيا في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته، من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة، والبطالة من جهة أخرى وهذا بفضل سياسة الإنفاق العام (القاضي، 1986، صفحة 235).

- تحقيق التنمية الاقتصادية: إذا كانت وظيفة الضريبة في المالية التقليدية تنحصر في تمويل إيرادات الخزينة العمومية، فإنه ومع تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أصبحت الضريبة تلعب وظائف هامة ومتعددة في المالية المعاصرة، فقد أصبحت أداة رئيسية تتحكم من خلالها الدولة في النشاط الاقتصادي. (عطية، 2004، صفحة 12).

- تحقيق العمالة الكاملة: يعد التوظيف الكامل لقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، ففي المجتمعات ذات النظام الرأسمالي المتقدم تبرز

أهمية دور الاستثمارات الخاصة كأحد العوامل المحركة لموازنة الاقتصاد الوطني، ودوره في خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وبالتالي المساهمة في مستوى المعيشة (فوزي، 1982، صفحة 34).
- توزيع الدخل: يعتبر من أهم أهداف السياسة المالية وأكثرهم أهمية، حيث يحقق جزء كبيرا في رسم السياسة الاقتصادية ككل وتحقيق أكبر عدالة ممكنة في توزيعه (المهر، 1981، صفحة 153).

4. التحرير المالي والسياسة المالية في الجزائر(1990-2017):

قامت الجزائر بإصلاح وتحرير قطاعها المالي والتقليل من القيود المفروضة، وتمثل كذلك السياسة المالية في الجزائر أداة حكومية هامة تؤثر في النشاط الاقتصادي تم التعبير عنها بواسطة الإنفاق العام، وسنوضح ذلك في ما يلي:

4.1 التحرير المالي في الجزائر:

في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وإصلاح وتحرير القطاع المالي قامت السلطات الجزائرية بالتحرير التدريجي لسعر الصرف وأسعار الفائدة وحركة رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد ساهم التحرير المالي في تغيير جذري للقطاع المالي ونذكر ما يلي:
-تحرير سعر الصرف: اتخذت السلطة النقدية عدة تدابير لتحرير سعر الصرف، حيث أعلنت رغبتها منذ منتصف 1990 التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية، وقرر المجلس بداية سنة 1994 على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي واحترافي، وبداية سنة 1996 تم إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لزيائتها.
-تحرير أسعار الفائدة: اتبعت السلطات النقدية النموذج التحريري التدريجي لأسعار الفائدة للوصول إلى أسعار فائدة موجبة ومع إبرام اتفاقيات الاستعداد الإنمائي (1989-1991) واتفاقيات القرض الموسع في إطار برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) تم تحرير أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي 1989، فارتفعت من 16.88% سنة 1990 إلى 20.42% سنة 1995، مسجلة بذلك أقصى ارتفاع لها، أما تحرير أسعار الاقتراض فقد تم بصورة تدريجية وكانت خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا وتم إزالته في سنة 1994.

- تحرير رؤوس الأموال: نص قانون النقد والقرض (10-90) على السماح بإنشاء البنوك الخاصة برأس المال الجزائري والأجنبي في الجزائر، كما سمح بتحويل رؤوس الأموال.

- مسار خصخصة البنوك العمومية في الجزائر: شجع انتشار مظاهر العولمة على تخلي على ملكية العامة للبنوك لأن التدخل المستمر والمبالغ فيه للدول يؤدي لكبح نشاط القطاع المصرفي يستوجب الأمر تخفيف الحواجز والقيود لتدخلات الدولة لرفع كفاءة الأنظمة الاقتصادية الحرة التي تعمل وفق معايير الجودة، لذلك أصدرت الجزائر قوانين وتشريعات هدفها التوجه نحو الخصخصة، لتحقيق زيادة

المنافسة المصرفية التي تؤدي إلى تخفيض هامش الوساطة وتدفع البنوك إلى المشاريع الأكثر إنتاجية وربحية والتحسين في المستوى الخدمات المقدمة بأكثر جودة وتنشيط سوق الأوراق المالية بطرح الأسهم من طرف البنوك العامة والخاصة التي تؤدي إلى زيادة الأوراق المالية وتوسيع حجم السوق (رميدي وبوضياف، 2014، الصفحات 76-77).

4.2 تحليل مؤشرات التحرير المالي في الجزائر (1990-2017):

سيتم عرض أهم مؤشرات التحرير المالي كنسبة من الناتج الداخلي الخام كما هو مبين في الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (1): تطور مؤشرات التحرير المالي في الفترة (1990-2017).

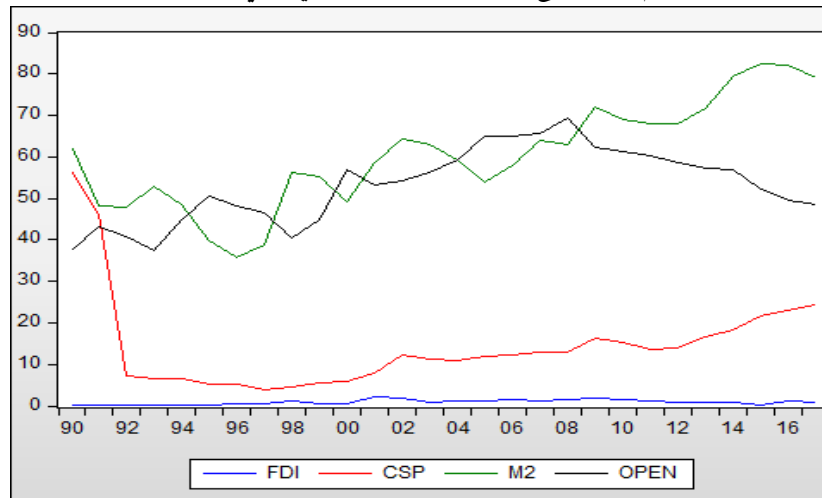
الوحدة: %

ANE	FDI / PIB	CSP/PIB	M2/PIB	OPEN/PIB
1990	0,00	56,14	61,87	37,75
1991	0,03	46,29	48,17	43,25
1992	0,06	7,25	48,00	40,71
1993	0,00	6,62	52,74	37,37
1994	0,00	6,49	48,64	44,67
1995	0,00	5,20	39,88	50,46
1996	0,58	5,36	35,61	48,22
1997	0,54	3,91	38,90	46,52
1998	1,26	4,56	56,26	40,32
1999	0,60	5,39	55,26	44,81
2000	0,51	5,97	49,05	56,93
2001	2,03	8,01	58,52	53,11
2002	1,88	12,20	90,13	64,15
2003	0,94	11,22	85,63	62,82
2004	1,03	11,00	85,59	59,27
2005	1,12	11,93	76,87	53,83
2006	1,57	12,12	73,11	58,03
2007	1,25	12,99	77,80	64,09
2008	1,54	12,80	80,74	62,99
2009	2,00	16,27	100,58	71,96
2010	1,43	15,21	92,98	69,05

2011	1,29	13,72	89,90	68,06
2012	0,72	14,03	91,62	67,96
2013	0,81	16,50	97,19	71,72
2014	0,70	18,35	101,71	79,38
2015	0,01	21,73	113,36	82,60
2016	1,03	23,02	114,27	82,13
2017	0,70	24,36	112,31	79,12

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والوزارة المالية.

الشكل رقم (1): يوضح تطورات مؤشرات التحرير المالي (1990-2017).



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على eviews10.

نلاحظ من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) لمؤشرات التحرير المالي المتمثلة في (الاستثمار الأجنبي المباشر FDI والكتلة النقدية M2 والقروض المقدمة للقطاع الخاص CSP والانفتاح التجاري OPEN كنسبة من الناتج الداخلي الخام) ما يلي:

الاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر وتشجيع التحرير المالي للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه كان منخفض جدا بداية من 1990 حيث كان يكاد أن ينعدم، وقدرت قيمته بـ 0.005%، وارتفاع وانخفاض طفيف ومتذبذب بداية من 2001 إلى غاية 2017، ويعود ذلك إلى عدم توفر الأوضاع الملائمة لجذب الاستثمارات والاعتماد الكبير للجزائر وتركيزها على قطاع المحروقات بشكل كبير.

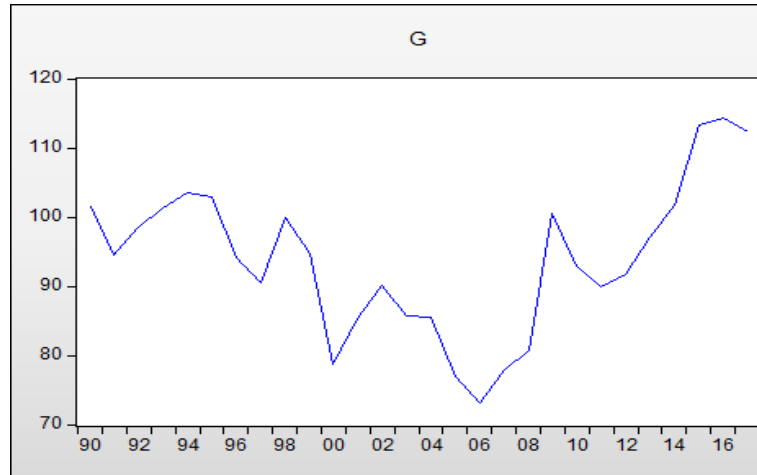
ونلاحظ أن القروض المقدمة للقطاع الخاص كانت مرتفعة في 1990 قدرت بـ 56.14%، وشهدت انخفاضا كبيرا بداية من 1992 إلى غاية 2002، ثم بدأت في الارتفاع تدريجيا وبنسب قليلة بداية من 2003 قدرت بـ 10.99%، إلى غاية 2017 قدرت بـ 24.36%.

أما بالنسبة إلى الكتلة النقدية فقد كانت مرتفعة بداية من 1990 قدرت بـ 61.86، وانخفضت بنسبة قليلة من 1991 إلى غاية 2000، ثم بدأت ترتفع بشكل كبير بداية من 2002 إلى غاية 2017، وذلك نظرا للإصلاحات التي قامت بها الجزائر بالتحرير المالي وتحرير حركة رؤوس الأموال. وأخيرا نلاحظ أن الانفتاح التجاري كان في سنة 1990 قدرت بـ 37.57% وبدأ في الارتفاع بشكل كبير بداية من 1991 وصولا إلى 2017 بقيمة 79.11%، ويعود ذلك لصدور المرسوم التنفيذي 37-91 المؤرخ في 17 فيفري 1991 نتيجة لتحرير التجارة الخارجية وارتفاع رؤوس الأموال وارتفاع الصادرات النفطية والواردات وإلغاء احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة.

4.3 السياسة المالية في الجزائر:

سيتم عرض تطورات الإنفاق العام كنسبة من الناتج الداخلي الخام المعبر عن السياسة المالية في الجزائر في الفترة (1990-2017) كما هو مبين في الشكل رقم (2) والجدول رقم (2) التاليين:

الشكل رقم (2): يوضح تطورات الإنفاق العام.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على eviews10.

الجدول رقم (2): تطورات الإنفاق العام .

السنة	PIB/G
1990	101,49
1991	94,48
1992	98,55
1993	101,36
1994	103,52
1995	102,80
1996	94,18
1997	90,43
1998	99,94
1999	94,63
2000	78,72
2001	85,33
2002	90,13
2003	90,13
2004	85,59
2005	85,59
2006	73,11
2007	77,80
2008	80,74
2009	100,58
2010	92,98
2011	89,90
2012	91,62
2013	97,19
2014	101,71
2015	113,36
2016	114,27
2017	112,31

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول والشكل أعلاه لتطورات الإنفاق العام في الجزائر نلاحظ:
في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1995 شهدت الجزائر تزايد واضح ومستمر في الإنفاق العام وذلك نتيجة لزيادة نفقات التجهيز والتسيير، وهذا بفضل القفزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حققتها الجزائر أثناء فترة الإصلاحات وكذلك توسع الدولة في حجم النفقات العسكرية بسبب الظروف الأمنية الصعبة.

أما في الفترة من 1996 إلى 2000 لقد انخفض الإنفاق العام قليلا عما كان عليه وذلك نتيجة لانخفاض نفقات التسيير والتجهيز.

أما في الفترة من 2001 إلى غاية 2017 شهدت الجزائر في هذه الفترة ارتفاعا هائلا في حجم النفقات العامة ويعود ذلك إلى:

- الانفراج المالي الذي شهدته بسبب ارتفاع سعر النفط وتبني دولة الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي وتنشيط المناطق الريفية.

- يعود كذلك إلى ارتفاع النفقات العامة بعد انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009-2005) حيث بلغت النفقات العامة حوالي 4202.7 مليار دينار جزائري لإعطاء الأولويات للقطاعات التي حققت التنمية كقطاع الفلاحة والري.

5. دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على السياسة المالية في الجزائر:

سنقوم في هذا المحور ببناء نموذج يقيس أثر التحرير المالي على السياسة المالية حيث تم التعبير عنها بالإنفاق العام لأنه هو المعبر الأساسي لها، وذلك خلال الفترة الممتدة في (1990-2017).

5.1 متغيرات الدراسة:

- المتغير التابع G : هو المتغير المتمثل في معدل الإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي، الذي يعبر بدوره عن سياسة المالية.

- المتغيرات المستقلة:

- الكتلة النقدية بالنسبة للناتج الداخلي الخام ($M2/ PIB$): ويسمى بمؤشر عرض النقود وهو يقيس درجة استخدام النقد في الاقتصاد الوطني.

- القروض المقدمة للقطاع الخاص بالنسبة للناتج الداخلي الخام (CSP/PIB): يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح القروض والتسهيلات إلى القطاع الخاص.

- الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للناتج (FDI / PIB): هو صافي تدفقات الاستثمارات الوافدة مقسومة على إجمالي الناتج الداخلي الإجمالي.

- معدل الانفتاح التجاري بالنسبة للناتج الداخلي الخام (OPEN/PIB): هو مجموع الصادرات والواردات بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي.

وعليه يتم التعبير عن النموذج بما يلي:

$$G = a + B1M2 + B2OPEN + B3CSP + B4FDI + \mu_i$$

وبعد إدخال اللوغاريتم إلى نموذج يصبح كما يلي:

$$LG = a + B1LM2 + B2LOPEN + B3LCSP + B4LFDI + \mu_i$$

5.2 نتائج الدراسة القياسية:

- دراسة استقرارية السلاسل:

تم استخدام اختبار جذر الوحدة ل ADF وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (3): النتائج الملخصة لاختبار ADF.

الاختبار عند فروق من درجة الأولى			الاختبار عند المستوى			السلاسل
NONE	C	TREND.C	NONE	C	TREND.C	
-	-	*0.0073	0.73	0.5	0.79	LG
-	-	-	*0.02	0.16	0.27	LFDI
-	-	*0.002	0.8	0.26	0.88	LOPEN
-	-	*0.001	0.27	0.12	0.07	LCSP
-	-	-	-	-	*0.01	LM2

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على eviews10.

حيث أن:

- TREND.C: النموذج يحتوي على الثابت والاتجاه العام.

- C: النموذج يحتوي على الثابت فقط.

- NONE: النموذج لا يحتوي على الثابت والاتجاه العام.

من الجدول رقم (3) نستنتج أن:

- السلسلة LM2 و LFDI مستقرة في المستوى وذلك لأن قيمة الاحتمال هي 0.01 و 0.02 أقل من نسبة المعنوية 0.05 على التوالي.

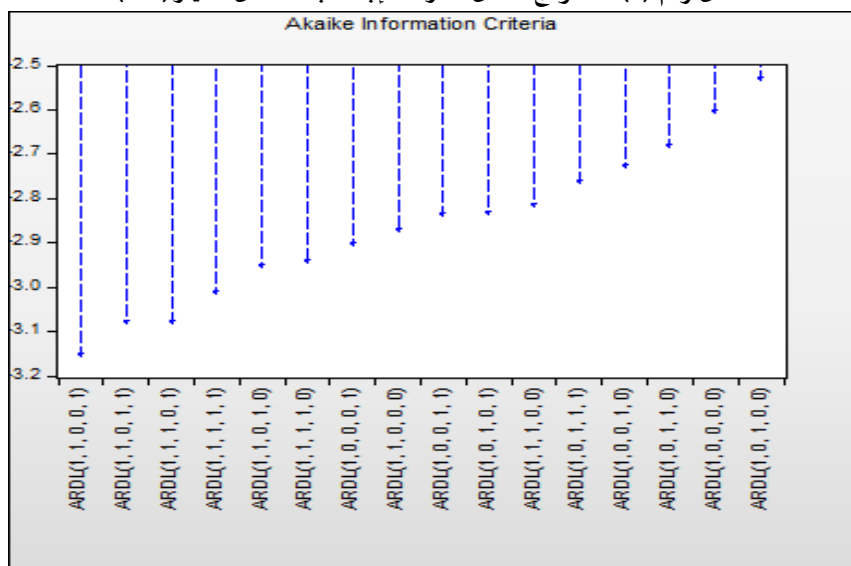
- السلسلة LG و LOPEN و LCSP مستقرة في الفرق الأول لأن قيمة الاحتمال هي 0.003 و 0.002 و 0.001 أقل من نسبة المعنوية 0.05 على التوالي.

نستنتج مما سبق أن السلسلة مزيج بين 0 و 1 أي مستقرة في المستوى ومستقرة عند فروقات الأولى وعليه نستعمل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

- اختبار فترات الإبطاء المثلى:

يتم تعيين فترات الإبطاء لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة بالاعتماد على معيار (AIC) من أجل اختيار أحسن درجة تباطؤ (ARDL(n.m.p)، وكانت النتائج أدناه تشير إلى اختيار أقل قيمة لـ (AIC) وهي (ARDL(1.1.0.0.1).

الشكل رقم (3): النموذج الأمثل لفترات الإبطاء باستعمال معيار (AIC).



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على eviews10.

- اختبار منهج الحدود (bounds test):

من أجل اختبار وجود تكامل المشترك بين المتغيرات في المدى الطويل والقصير الحدود، النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): نتائج اختبار الحدود.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.233660	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على eviews10.

من خلال نتائج اختبار الحدود نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة هي 5.23 وهي أكبر من قيم الحد الأعلى (1)i، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل فرضية البديلة أي وجود تكامل مشترك بين متغيرات المدروسة .

- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL:

الجدول رقم (5): نتائج تقدير نموذج ARDL.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LG(-1)	0.453173	0.122238	3.707297	0.0015
LFDI	-0.002112	0.002505	-0.843220	0.4096
LFDI(-1)	-0.008052	0.002989	-2.693594	0.0144
LCSP	-0.010219	0.022206	-0.460187	0.6506
LM2	0.314874	0.082908	3.797859	0.0012
LOPEN	-0.582551	0.111482	-5.225521	0.0000
LOPEN(-1)	0.357320	0.126035	2.835079	0.0106
C	2.093355	0.733162	2.855242	0.0101
R-squared	0.898774	Mean dependent var	4.532444	
Adjusted R-squared	0.861480	S.D. dependent var	0.119221	
S.E. of regression	0.044372	Akaike info criterion	-3.151225	
Sum squared resid	0.037408	Schwarz criterion	-2.767273	
Log likelihood	50.54154	Hannan-Quinn criter.	-3.037056	
F-statistic	24.09986	Durbin-Watson stat	2.247452	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على eviews10.

من خلال تقدير النموذج نلاحظ أن قيمة معامل التحديد هي 0.89، أي أن المتغيرات المفسرة تفسر المتغير التابع بنسبة 89% والباقي يدخل ضمن هامش الخطأ مما يدل أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية جدا، بالإضافة إلى احتمال فيشر هو 0.00 أي أقل من المعنوية الإحصائية 0.05 مما يدل على أن النموذج معنوي ككل، كما نلاحظ أن اغلب معالم النموذج لها دلالة في النموذج أي لهم تأثير في الإنفاق العام (السياسة المالية) في الجزائر.

- تقدير العلاقة في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل يتم تقدير نموذج والنتائج موضحة في ما يلي:

الجدول رقم (6): نتائج تقدير العلاقة في المدى الطويل.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LFDI	-0.018587	0.005046	-3.683696	0.0016
LCSP	-0.018687	0.041022	-0.455547	0.6539
LM2	0.575821	0.150348	3.829909	0.0011
LOPEN	-0.411888	0.128921	-3.194883	0.0048
C	3.828185	0.690368	5.545140	0.0000

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

$$EC = LG - (0.0186 * LFDI - 0.0187 * LCSP + 0.5758 * LM2 - 0.4119 * LOPEN + 3.8282)$$

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على eviews10.

نلاحظ أن أغلب معالم النموذج معنوية إلا القروض الممنوحة للقطاع الخاص، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والقروض الممنوحة للقطاع الخاص لها إشارة سالبة مما يدل على أنهم يؤثرون سلبا على الإنفاق العام (السياسة المالية) في الجزائر على المدى الطويل، أي كلما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والقروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسب من الناتج الإجمالي بـ 1% ينخفض الإنفاق العام بـ 0.01% و 0.41% و 0.01% على التوالي وبالتالي سياسة مالية انكماشية، بينما الكتلة النقدية فمعاملها يحمل إشارة موجبة أي يؤثر ايجابيا على الإنفاق العام في الجزائر على المدى الطويل حيث إذا ارتفعت بـ 1% يرتفع الإنفاق العام بـ 0.57% وبالتالي تتحقق سياسة مالية توسعية.

- تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM):

الجدول رقم (7): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(LG) Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0, 1) Case 2: Restricted Constant and No Trend Date: 01/10/18 Time: 09:15 Sample: 1990 2017 Included observations: 27				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFDI)	-0.002112	0.001731	-1.220288	0.2373
D(LOPEN)	-0.582551	0.085892	-6.782357	0.0000
CointEq(-1)*	-0.546827	0.086825	-6.298066	0.0000

R-squared	0.778718	Mean dependent var	0.003749
Adjusted R-squared	0.760277	S.D. dependent var	0.080635
S.E. of regression	0.039490	Akaike info criterion	-3.521595
Sum squared resid	0.037408	Schwarz criterion	-3.377613
Log likelihood	50.54154	Hannan-Quinn criter.	-3.478782
Durbin-Watson stat	2.247452		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على eviews10.

من المخرجات السابقة نستنتج ما يلي:

في العلاقة قصيرة الأجل الانفتاح التجاري يؤثر سلبا على الإنفاق العام وهو معنوي في النموذج ويتوافق مع المنطق الاقتصادي، حيث إذا زاد الانفتاح التجاري بـ 1% ينخفض الإنفاق العام بـ 0.58% أي لما تزيد صادرات والواردات للبلد إلى إنتاجها إجمالي ينخفض الإنفاق العام وبالتالي سياسة مالية انكماشية.

أما بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر فهو يؤثر سلبا على الإنفاق العام حيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1% ينخفض الإنفاق العام بـ 0.002%، والعلاقة العكسية تتوافق مع الوضع الاقتصادي الجزائري، لأن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيف في الجزائر، لاعتمادها على قطاع المحروقات.

لم يظهر الإنفاق العام في نموذج قصير الأجل لأنه لا يؤثر ولا يفسر نفسه ذاتيا ودرجة الإبطاء صفر، كما لاحظنا أن معامل تصحيح الخطأ كان بقيمة 54% فهو سالب ومعنوي في النموذج أي توجد آلية تصحيح الخطأ في النموذج.

- اختبار الارتباط الذاتي (LM TEST):

الجدول رقم (8): نتائج اختبار الارتباط الذاتي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.876431	Prob. F(2,17)	0.4343
Obs*R-squared	2.523737	Prob. Chi-Square(2)	0.2831

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على eviews10.

نلاحظ أن احتمال فيشر هو 0.43، أي أكبر من المعنوية الإحصائية 0.05، بالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة، أنه لا يوجد ارتباط ذاتي في النموذج.

- اختبار ثبات التباين (test ARCH):

الجدول رقم (9): نتائج اختبار التباين.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.403338	Prob. F(1,24)	0.5314
Obs*R-squared	0.429728	Prob. Chi-Square(1)	0.5121

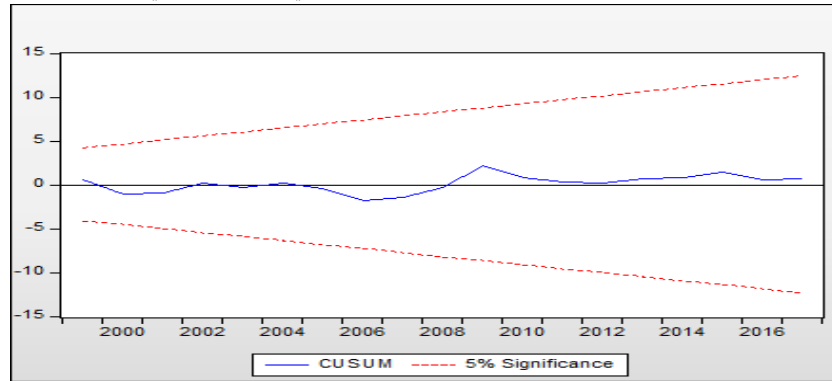
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على eviews10.

نلاحظ من الجدول (9) أن قيمة الاحتمال هو 0.51 أي أكبر من 0.05 المعنوية الإحصائية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة أنه لا يوجد مشكلة ثبات التباين.

- اختبار استقرار النموذج :

للتأكد من أن النموذج يخلو من أي تغيرات هيكلية نستخدم اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي ونتائج الاختبار موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (4): نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على eviews10.

يتضح من الشكل أن المنحنى داخل المنحنيين أي داخل المجال إذا معلمات النموذج مستقرة هيكلية، أي أن هناك استقرار في النموذج وانسجام بين المدى البعيد والقصير.

6. خاتمة:

إن نقطة الانطلاق للتقدم وتحقيق التنمية هو تطوير التحرير المالي والخروج من سياسة الكبح المالي في الجزائر وكذلك التخلص من كل القيود المفروضة على البنوك وتطوير وتنوع قطاع الصادرات والواردات حيث تحتل مكانة مهمة في الدخل القومي وفي الانفتاح التجاري الذي يعتبر مؤشرا للتحرير المالي، إضافة إلى تطوير الاستثمارات الأجنبية التي هي ضعيفة في الجزائر، وكذلك القروض الممنوحة للقطاع الخاص بحيث يؤثر سلبا بتخفيض الإنفاق العام وانكماش السياسة المالية على المدى البعيد، إضافة إلى أن الكتلة النقدية تؤثر إيجابيا على الإنفاق العام حيث إذا ارتفعت الكتلة النقدية ارتفع الإنفاق العام وتوسعت السياسة المالية على المدى البعيد.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- جاءت سياسة تحرير مالي لتفسر مشكلة التنمية في الدول النامية، حيث اعتبروا أن القصور في النظام المالي ناتج عن التقييد المالي.
- السياسة المالية تعتبر أداة من أدوات الحكومة التي من خلالها تؤثر في النشاط الاقتصادي وتستعمل أدوات والمتمثلة في الإنفاق العام بجميع مكوناته وهو الممثل الأساسي لها.

- أظهرت نتائج اختبار ADF أن السلاسل مزيج بين مستقرة في المستوى ومستقرة عند الفرق الأول، مما سمح لنا باستعمال نموذج ARDL، وتبين أن هناك تكامل مشترك أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود.
- من خلال تقدير نموذج ARDL، تبين لنا وجود علاقة عكسية بين مؤشرات التحرير المالي (القروض المقدمة للقطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري) والسياسة المالية (الإنفاق العام) في الأجل الطويل والقصير، ماعدا الكتلة النقدية التي تؤثر ايجابيا على السياسة المالية على المدى البعيد أي تربطهما علاقة طردية.
- من النموذج قصير الأجل ESM، تبين أنه توجد علاقة عكسية بين مؤشرات التحرير المالي (الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر) والسياسة المالية (الإنفاق العام) في الجزائر، بالإضافة لعدم ظهور الكتلة النقدية والقروض المقدمة للقطاع الخاص لأنها لا تؤثر في النموذج.
- تفسر العلاقة العكسية للاستثمار الأجنبي المباشر مع السياسة المالية (الإنفاق العام) لضعفه في الجزائر لأنها تعتمد على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة.
- تفسر العلاقة العكسية للانفتاح التجاري مع الإنفاق العام (السياسة المالية) في الجزائر أنه كلما زادت الصادرات والواردات في الجزائر كلما انخفض الإنفاق العام، وبالتالي سياسة مالية انكماشية.
- معامل تصحيح الخطأ هو 0.54 ويحمل إشارة سالبة ومعنوي إحصائيا، مما يدل على وجود آلية تصحيح الخطأ، أي ابتعاد السياسة المالية عن التوازن في المدى البعيد يصحح في كل فترة زمنية بنسبة 54%.

على ضوء دراستنا يمكن استنتاج اقتراحات المتمثلة في ما يلي:

- تنشيط التجارة الخارجية التي تزيد من الصادرات والواردات في الجزائر وبالتالي رفع الانفتاح التجاري.
- الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنوع في الإنتاج والاقتصاد خارج قطاع المحروقات.
- إنشاء مشاريع ومؤسسات استثمارية لأجل رفع الكتلة النقدية، وبالتالي رفع الإنفاق العام وبالتالي تحقيق سياسة مالية توسعية.

7. قائمة المراجع:

- Amable, C. e. (1997). Confiance dans le Système Bancaire et Croissance Economique. *Revue Economique*, N° 48 , pp. 397-407.
- Smithies, A. (1949). Federal Budgeting and Fiscal Policy. *A Survey of Contemporary Economics* , p. 174.
- Ucer, M. (2000). Macroeconomic Management: New Methods and Current Policy Issues. *Proceedings of the Seminar: «Macroeconomic Management: New Methods and Current Policy Issues* , 1. Held in Turkey.

- VAISH, M. (2009). *Essentials of Macroeconomic Management*. LtdNew Delh: VIKAS Publishing House Pvt. Ltd.

- أحمد ضيف. (2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية. جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية.
- بربري م. ا. &، طرشي م. (2008). التحرير المالي والمصرفي كألية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر. المؤتمر العلمي الدولي حول اصلاح النظام المصرفي في ظل التطورات الراهنة. جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.
- خضير عباس المهر. (1981). *التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية*. الرياض-السعودية: عمادة المكتبات.
- سعيد النجار. (1994). *السياسات المالية وأسواق المال*. صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.
- سوزي عدلي ناشد. (2000). *الوجيز في المالية العامة*. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- عبد الحميد محمد القاضي. (1986). *مبادئ المالية العامة*. الاسكندرية-مصر: دار الجامعات المصرية.
- عبد العزيز س، شكري ع &، العشماوي ر. (1999). *النظم الضريبية*. الاسكندرية-مصر، مكتبة الاشعاع الفنية.
- عبد المجيد قدي. (2003). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية الجامعية.
- عبد المنعم فوزي. (1982). *المالية العامة والسياسة المالية*. بيروت-لبنان: دار النهضة العربية.
- عبد الوهاب رميدي، و المختار بوضياف. (2014). أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر (1990-2010). مجلة الاقتصاد الجديد ، 1 (10).
- عطية ع. ا. (2004). *ال، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية*. (Vol. الطبعة الأولى). القاهرة: دار النهضة العربية.
- علي عليوة. (ديسمبر، 2017). التحرير المالي وأثره على نمو القطاع الصناعي في الدول العربية. مجلة شماء للاقتصاد والتجارة، العدد 2 ، صفحة 167 بتصرف.